

Distr.: General
18 October 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البنود 13 و 15-24 من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض
التنمية المستدامة

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية
التنمية المستدامة

متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتعزيز برنامج
الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئل الأمم المتحدة)
العولمة والترابط

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية



الرجاء إعادة استعمال الورق



**رسالة مؤرخة 28 أيلول/سبتمبر 2022 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة
لملاوي لدى الأمم المتحدة**

أتشرف، بصفتي رئيس مكتب التنسيق العالمي لأقل البلدان نمواً، بأن أحيل إليكم طيه الإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع الوزاري السنوي لأقل البلدان نمواً، الذي عُقد في نيويورك، في 22 أيلول/سبتمبر 2022 (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود 13 ومن 15 إلى 24 من جدول الأعمال.

(توقيع) أغنيس ماري تشيمبيري - مولاند

السفيرة والممثلة الدائمة

لملاوي لدى الأمم المتحدة

رئيسة مكتب التنسيق العالمي

لأقل البلدان نمواً

مرفق الرسالة المؤرخة 28 أيلول/سبتمبر 2022 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لملاوي لدى الأمم المتحدة

الإعلان الوزاري لأقل البلدان نموا

نيويورك، 22 أيلول/سبتمبر 2022

نحن، وزراء ورؤساء وفود أقل البلدان نموا، وقد اجتمعنا في نيويورك، في 22 أيلول/سبتمبر 2022، بشأن موضوع "تسريع وتيرة تنفيذ برنامج عمل الدوحة للتغلب على آثار الأزمات المستمرة واستعادة الزخم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا"، بهدف توفير التوجيه الاستراتيجي حول كيفية التغلب على آثار الأزمات المستمرة وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية، من خلال التنفيذ السريع لبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2022-2031.

واند نرحب ببرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا، الذي اعتُمد خلال الجزء الأول من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا المعقد في نيويورك في 17 آذار/مارس 2022، وأقرته الجمعية العامة في قرارها 258/76 المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2022، الذي أهابت فيه بجميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى الالتزام بتنفيذ برنامج العمل.

واند نسلّم بأن أقل البلدان نموا قد تضررت بشدة، وبشكل غير متناسب، من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، بسبب هشاشة نظمها الصحية، وقلة فرص حصولها على اللقاحات، وبطء وتيرة التطعيم، ومحدودية تغطية نظم الحماية الاجتماعية لديها، وما تواجهه من نقص في الموارد المالية والموارد الأخرى، ومن انخفاض حصتها من التجارة العالمية وإيرادات التصدير، ومن ضعفها إزاء الصدمات الخارجية، والآثار السلبية للقيود السائدة في التوزيع العالمي وسلسلة الإمداد.

واند نسلّم، كذلك، بأن الآثار المتعددة والواسعة النطاق المترتبة عن النزاعات وتغيّر المناخ، قد تسببت في تدرّي حالة الأمن الغذائي، وأمن الطاقة والتجارة العالمية، وأضرّت باستقرار الأسواق، مما يعرّض القابلية، ذاتها، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 وتنفيذ برنامج عمل الدوحة لخطر شديد.

واند نرحب بتقارير الأمين العام عن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا⁽¹⁾، وانعدام الأمن الغذائي في أقل البلدان نموا: خيارات لنظام للتخزين ووسائل متكاملة على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي⁽²⁾.

نعتد الإعلان التالي:

1 - نعرب عن بالغ قلقنا من أنّ العالم يواجه أزمات ونزاعات عالمية متعددة ومتشابكة بالحجم الذي لم يشهده جيلنا من قبل. فالآثار المدمرة لجائحة كوفيد-19، التي دخلت عامها الثالث الآن؛ والنزاعات والأزمات المتطاولدة في أنحاء مختلفة من العالم، والتي تؤدي إلى تفاقم أزمات الغذاء، والطاقة، واللاجئين،

(1) A/77/73-E/2022/53.

(2) A/77/291.

والأزمات الإنسانية - كل ذلك يحدث على خلفية حالة طوارئ مناخية كاملة. ولقد ذهبت أدراج الرياح سنوات من المكاسب الإنمائية التي حققناها، ولا تزال التوقعات مثيرة للقلق. وإن التطلعات المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، معرضة لخطر كبير. ومن المتوقع أن ينخفض نمو إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط في العديد من أقل البلدان نمواً، إلى ما دون مستوى ما قبل الجائحة. وإن الاستثمار لتحفيز التعافي مقيّد بشدة بسبب محدودية الحيز المالي وتزايد مواطن الضعف المتعلقة بالديون. ويؤدي تصاعد الضغوط التضخمية، التي تُعزى إلى ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة والسلع الأساسية، وكذلك الجائحة والاضطرابات المرتبطة بالنزاعات في الإمدادات، والتجارة الدولية، والأسواق المالية، إلى تفاقم خسائر الناتج وعدم المساواة. ويلزم اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة للتعامل مع هذه التحديات، والتغلب عليها، وإعادة بلداننا إلى المسار الصحيح لتحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

2 - ونعيد تأكيد أن برنامج عمل الدوحة هو جيل جديد من الالتزامات المتجددة والمعززة من جانب أقل البلدان نمواً والجهات الشريكة لها في التنمية، يركز على الأهداف الرئيسية في تحقيق تعافٍ سريع ومستدام وشامل للجميع من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وبناء القدرة على مواجهة الصدمات في المستقبل، والقضاء على الفقر المدقع، وتعزيز أسواق العمل عن طريق تشجيع الانتقال من العمالة غير الرسمية إلى العمالة الرسمية، وتمكين البلدان من الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، وتيسير إمكانية الحصول على التمويل المستدام والابتكاري، ومعالجة أوجه عدم المساواة، داخل البلدان وفيما بينها، وتسخير قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتعزيز قيادة الأعمال القائمة على التكنولوجيا، وإحداث التحول الهيكلي، وتحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المنبثقة عنها، من خلال شراكة عالمية منشّطة من أجل التنمية المستدامة على أساس وسائل تنفيذ معززة وطموحة، وأشكال متنوعة من الدعم المقدم لأقل البلدان نمواً، في إقامة أوسع تحالف ممكن من الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

3 - ونشدّد على الحاجة الملحة إلى السعي بقوة إلى تنفيذ برنامج عمل الدوحة في الوقت المناسب، وبفعالية، بطريقة منسقة ومتناسكة تشمل جميع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة بما في ذلك الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الدولية الأخرى، والبرلمانيون، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والنساء، والشباب.

4 - ونعرب عن التزامنا بوضع استراتيجية تنفيذ وطنية طموحة فيما يتعلق ببرنامج عمل الدوحة، وإدماج أحكام برنامج العمل في سياساتنا الوطنية واستراتيجياتنا الإنمائية، وفي إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وإجراء استعراضات منتظمة تقودها البلدان، وتتحكم في مسارها، بمشاركة كاملة من جميع الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية.

5 - وندعو الجهات الشريكة في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ومجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمؤسسات المتعددة الأطراف، وسائر الجهات الفاعلة المعنية، أن تتفدّ برنامج عمل الدوحة، بإدماجه في الأطر السياساتية الإنمائية والأطر الاستراتيجية والبرامج والأنشطة الخاصة بكل منها، حسب الاقتضاء، من أجل كفالة دعم أقل البلدان نمواً على نحو معزّز محدّد الأهداف يمكن التنبؤ به، كما هو مبين في برنامج العمل، وكفالة الوفاء بالتزاماتها، والنظر في اتخاذ تدابير طموحة للتغلب على التحديات، وعلى أوجه النقص أو القصور. وكذلك، ندعوها إلى المشاركة الكاملة في الاستعراضات التي تُجرى لبرنامج العمل على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي.

6 - وندعو، أيضا، لجان الأمم المتحدة الإقليمية ووكالاتها المعنية إلى أن تجري كل سنتين استعراضات لتنفيذ برنامج عمل الدوحة بالتعاون الوثيق مع الكيانات ذات الصلة. ونحث على أن تُنشأ روابط فعالة مع ترتيبات المتابعة والاستعراض الخاصة بجميع مؤتمرات وعمليات وأطر الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك خطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث. ونحيط علما، في هذا الصدد، باستنتاج مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن تجديد الاتحاد الأوروبي لشراكته مع أقل البلدان نموا⁽³⁾، وندعو الجهات الأخرى الشريكة في التنمية إلى وضع خرائط طريق طموحة لتعزيز الشراكة مع أقل البلدان نموا.

7 - وندعو مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي، والمنسقين المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، فضلا عن الممثلين القطريين لمجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى، إلى كفالة تعميم مراعاة برنامج عمل الدوحة في الإطار الإنمائي القطري، والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتعزيز دعم فريق الأمم المتحدة القطري لتنفيذه ومتابعته ورصده.

8 - ونتطلع إلى قيام مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بإعداد خريطة طريق شاملة، لتسريع وتيرة تنفيذ برنامج عمل الدوحة، بمساهمات من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تحدد فيها الأدوار والمسؤوليات المعنية لمختلف الجهات صاحبة المصلحة، ابتغاء كفالة أن تؤدي الالتزامات المقطوعة لصالح أقل البلدان نموا إلى تحقيق نتائج مستهدفة ملموسة تيسر تنفيذ برنامج العمل، وتساعد أقل البلدان نموا على تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المتضمنة فيها.

9 - ونرحب بالعمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نموا، بقيادة مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وندعو مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (مجلس الرؤساء التنفيذيين)، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، إلى دعم تنسيق ومتابعة تنفيذ برنامج عمل الدوحة على نطاق المنظومة، وندعو أيضا الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى إدراج تنفيذ برنامج العمل في جدول أعمال المجلس. وندعو جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى التعاون، في إطار الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات، على وضع مبادئ توجيهية تشغيلية لما تقدمه من دعم للبلدان التي تمر بحالات نزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع. ونطلب إلى مكتب الممثلة السامية أن يواصل تعزيز دوره في تنسيق وحشد منظومة الأمم المتحدة لكفالة التنفيذ الفعلي لبرنامج عمل الدوحة في الوقت المناسب، بسبل منها الاستخدام الفعال لآليات التنسيق القائمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، من قبيل مجلس الرؤساء التنفيذيين ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نرجو من الأمين العام أن يضمّ وكالة الأمين العام والممثلة السامية المعنية بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، عضوة في مجلس الرؤساء التنفيذيين ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

10 - ونرجو من الأمين العام أن يعزز قدرات وفعالية مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ابتغاء كفالة التنفيذ الفعلي لمهام المكتب في

(3) <https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-9336-2022-INIT/en/pdf>

دعم أقل البلدان نمواً، وكذلك كفالة فعالية الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تقرير الأمين العام، الذي يُعَدُّ بالتشاور مع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج واللجان الإقليمية ذات الصلة، مع مراعاة العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة، وأن يقدمه مشفوعاً بتوصيات إلى الجمعية العامة للنظر فيه في دورتها السابعة والسبعين.

11 - ويساورنا القلق من أن جائحة كوفيد-19 محقت التقدم المحرز في القضاء على الفقر، وألقت 93 مليون شخص آخرين في براثن الفقر المدقع في عام 2020. فقد عطلت الجائحة الخدمات الصحية الأساسية، مما أدى إلى انخفاض التغطية بالتحصين لأول مرة منذ عقد من الزمن، وإلى ارتفاع الوفيات الناجمة عن السُّل والملاريا، من بين الكثير من الآثار الأخرى. وأدى إغلاق المدارس لفترات طويلة إلى تعريض 24 مليون متعلم - من مرحلة ما قبل المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية - للاحتمال عدم العودة إلى المدرسة. وإن الطابع الفوري لأزمة كوفيد-19 يطغى عليه، الآن، التهديد الوجودي الذي يطرحه تغير المناخ، وكذلك أزمنا الغذاء والطاقة. وفي الوقت نفسه، يشهد العالم أكبر عدد من النزاعات العنيفة منذ عام 1946، حيث يعيش، الآن، ربع عدد سكان العالم في بلدان متضررة جراء النزاعات. وفي الوقت نفسه، تعاني البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من مستوى قياسي للتضخم، وارتفاع أسعار الفائدة، وأعباء ديون تلوح في الأفق. وفي ظل أولويات متضاربة وحيز مالي محدود، يعاني الكثيرون دون جدوى للتعاافي من الجائحة. وتطرح هذه العوامل، مجتمعةً، تهديداً عالمياً كبيراً على تنفيذ خطة عام 2030. وإن شدة وحجم التحديات الماثلة أمامنا يتطلبان تغييرات جذرية في أعمالنا على نطاق لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية. ولذلك، فإننا ندعو إلى إحداث تحول شامل في هيكل الشراكة العالمية، مع ضرورة زيادة الدعم المقدم في جميع الميادين، كما ونوعاً، وتكييفه خصيصاً ليناسب احتياجات أقل البلدان نمواً، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

12 - وندعو إلى استجابة عالمية عاجلة أقوى لتحسين فرص الحصول على لقاح كوفيد-19 وتوزيعه، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. ويتعين على جميع البلدان أن تعمل على التغلب على حواجز الإمداد من خلال تيسير تدفقات اللقاح والعلاجات عبر الحدود في أوانها، وتبادل التكنولوجيات لتعزيز إنتاجها وإمدادها. ونلاحظ، بقلق بالغ، أنه اعتباراً من تموز/يوليه 2022، لم يتحقق هذا الهدف، حيث لم يتلقَّ اللقاح سوى ما نسبته 37 في المائة فقط من السكان⁽⁴⁾. ونذكر أيضاً بالهدف الرامي إلى تعزيز وتشجيع نقل التكنولوجيا لزيادة القدرات الإنتاجية لكامل سلسلة الإمداد باللقاحات، وأي منتجات صحية أخرى، في المناطق الإقليمية لأقل البلدان نمواً. وندعو الجهات الشريكة في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ البيان المؤرخ 28 نيسان/أبريل 2020 لمجموعة أقل البلدان نمواً بشأن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): "التحديات المستجدة وحزمة حوافز شاملة لفائدة أقل البلدان نمواً"، ونعرب عن التزامنا بدعم تنفيذه، حسب الاقتضاء.

13 - وندعو إلى تكثيف التعاون الدولي، بسبل منها التنفيذ الكامل للوائح الصحية الدولية (2005)، والمشاركة في المناقشات الجارية المتعلقة بصياغة نص اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر تصدره منظمة الصحة العالمية بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، وبالتفاوض على هذا النص، ابتغاءً اعتماده بموجب المادة 19، أو بموجب أحكام أخرى من دستور منظمة الصحة العالمية، على

(4) www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/LDC-vaccine-31-Jul-22.pdf

النحو الذي تراه هيئة التفاوض الحكومية الدولية مناسباً، ودعم تلك المناقشات، ومن خلال مناقشات بشأن تعزيز تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (2005) (قرار الصحة الدولية)، والامتثال لها.

14 - ونلاحظ، ببالغ القلق، أن الحصول على الطاقة في أقل البلدان نمواً يسير بوتيرة أبطأ، ويقصر في الوفاء بالاحتياجات الفعلية لتحقيق تحوّل هيكلي. وفي عام 2020، كان 478 مليون شخص في أقل البلدان نمواً لا يزالون محرومين من الحصول على الكهرباء، وأكثر من 860 مليون شخص يستخدمون الطهي وقوداً يضر بصحتهم وبالبيئة. ولا تزال أقل البلدان نمواً هي الأشدّ تضرراً عن الركب في تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ومن المتوقع أن تتباطأ وتيرة التقدم بشكل أكبر نتيجة للنزاعات والأزمات المتتالية في مختلف أنحاء العالم، وحالة الارتباك السائدة في أسواق النفط والغاز العالمية، وارتفاع أسعار الطاقة.

15 - ونشدّ على ضرورة زيادة التمويل العام الدولي للطاقة المتجددة، زيادة كبيرة، في أقل البلدان نمواً، من أجل تسخير مصادر الطاقة المتجددة ذات التكلفة التنافسية، والتي لها دور مهم في التصدي لأزمة الطاقة وحالات الطوارئ المناخية. وندعو، أيضاً، إلى التنفيذ السريع لتعهد شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة وندعو أعضاءها إلى تسريع الإجراءات في جميع الميادين لبلوغ الغاية المرجوة، بحلول عام 2025، في زيادة الاستثمار في إمكانية الحصول على الطاقة إلى 40 بليون دولار بدولارات الولايات المتحدة، يوجّه ما نسبته 50 في المائة منها إلى أقل البلدان نمواً.

16 - ونعرب عن بالغ قلقنا إزاء الحالة الراهنة لانعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، مما يؤدي إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية، وزيادة خطر المجاعة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما البلدان النامية.

17 - ونرحّب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 264/76 المؤرخ 23 أيار/مايو 2022، المعنون "حالة انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي"، ونكرّر تأكيد مناشدته المجتمع الدولي أن يقدم دعماً عاجلاً للبلدان المتضررة من أزمة الأمن الغذائي، من خلال اتخاذ إجراءات منسّقة، بما في ذلك توفير الإمدادات الغذائية الطارئة، والبرامج الغذائية، والدعم المالي، وزيادة الإنتاج الزراعي وتنويعه، وتشجيع إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف، ومركّز على القواعد، ومفتوح، وغير تمييزي، ومنصف، في إطار منظمة التجارة العالمية. وندعو، أيضاً، المؤسسات المالية الدولية إلى إيجاد حلول عاجلة وميسورة التكلفة في الوقت المناسب، لدعم البلدان النامية، ولا سيما البلدان المتقلبة الديون، في التصدي لأزمة الأمن الغذائي، عن طريق القيام، على سبيل المثال لا الحصر، بتيسير الحصول على تخفيف عبء الديون، والتمويل الميسر، والمنح، حسب الاقتضاء.

18 - ونعرب عن بالغ القلق من أنه يُتوقع، الآن، أن يعاني مزيد من الأشخاص في أقل البلدان نمواً من انعدام الأمن الغذائي، وأن يقعوا في براثن الفقر المدقع، بحلول نهاية عام 2022، حيث يعاني، أصلاً، 251 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الشديد. ويُقدّر آخر تحديث للبرمجة التشغيلية صادر عن برنامج الأغذية العالمي أنه، في عام 2022، سيعاني 345 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، أو من خطر كبير في انعدام الأمن الغذائي في 82 بلداً فيها لدى برنامج الأغذية العالمي عمليات فيها، بما يعادل زيادة قدرها 47 مليون شخص يعانون من الجوع الحاد، الذي تفاقم بسبب الآثار المتتالية للنزاعات وغيرها من الأزمات المتتالية في أنحاء مختلفة من العالم.

19 - وندعو المجتمع الدولي إلى إنشاء مرفق لتمويل الواردات الغذائية، من أجل تيسير حصول أقل البلدان نمواً على ائتمانات ممنوحة بشروط تفضيلية، في حالة ارتفاع فواتير الأغذية المستوردة، ومعالجة الصدمات من جانب الغرض، من خلال توفير التمويل للبلدان المثقلة بضرورة استيراد مدخلات زراعية رئيسية، مثل الأسمدة والبذور ومبيدات الآفات، بتكاليف مرتفعة. ونطلب، أيضاً، من مصارف التنمية الإقليمية إنشاء مرفق لضمان الائتمان من أجل دعم أقل البلدان نمواً في الحصول على الضمانات الائتمانية اللازمة لإبرام عقود آجلة، وعقود خيارات، بهدف استيراد المواد الغذائية الأساسية، ودعم الإنتاج الزراعي الطويل الأجل، في أقل البلدان نمواً.

20 - ونعرب عن بالغ قلقنا إزاء تفاقم أزمة المناخ. وتعاني شعوبنا ومجتمعاتنا بشكل غير متناسب من الآثار المدمرة لتغير المناخ، في حين أنها من أقل الشعوب والمجتمعات تسبباً في هذه الأزمة. ويساورنا قلق بالغ من أنه، في ظل الالتزامات الوطنية الطوعية الحالية للعمل المناخي، سترتفع انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 14 في المائة تقريباً بحلول عام 2030. ويمكن الحد من الاحترار إلى 1,5 درجة مئوية، ولكن يجب أن تتوافر الإرادة السياسية لذلك. ويجب على البلدان أن تطرح، هذا العام، أهدافاً جديدة ومتزايدة لخفض الانبعاثات لهذا العقد الحاسم الأهمية.

21 - ونناشد، مرة أخرى، الدول المسببة لانبعاثات عالية، الالتزام، في مساهماتها المحددة وطنياً، بخفض الانبعاثات، بحيث تعكس نصيبها العادل من الجهد العالمي في تحقيق أهداف اتفاق باريس. وندعو البلدان الأطراف المتقدمة النمو إلى الوفاء الفوري الكامل بهدف تعبئة 100 بليون دولار على وجه السرعة، وحتى عام 2025، ونشدد على أهمية الشفافية في الوفاء بتعهداتها، بما يكفل تحقيق توازن بنسبة 50:50 بين تمويل إجراءات التخفيف من آثار المخاطر وإجراءات التكيف، بحيث يُخصَّص ما نسبته 50 في المائة من تمويل التخفيف من آثار المخاطر لأقل البلدان نمواً وغيرها من أضعف البلدان. وفي الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أعربت البلدان المتقدمة النمو عن التزامها بمضاعفة تمويل إجراءات التكيف، ولكن لا يزال من غير الواضح كيف ومتى ستصل تلك الأموال إلى المجتمعات المحلية التي هي في أمس الحاجة إليها.

22 - ونرحب بقرارات مجلس الصندوق الأخضر للمناخ الرامية إلى تحقيق توازن بنسبة 50:50 بين التخفيف والتكيف مع مرور الوقت على أساس مكافئ المعونة، وإلى الاستمرار في تزويد البلدان القليلة المنعة بوجه خاص، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بما لا يقل عن نسبة 50 في المائة من الموارد المخصصة للتكيف وفي السعي (بما يتماشى مع الحد الأدنى لتخصيص الموارد الناتجة عن التعبئة الأولية لموارد الصندوق الأخضر للمناخ)، إلى تخصيصها ما نسبته 69 في المائة من تلك الموارد.

23 - ونتطلع إلى الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في شرم الشيخ، بمصر، في الفترة من 6 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وندعو الأطراف إلى إحراز تقدم، والتوصل إلى اتفاق، من بين أمور أخرى، بشأن هدف جديد للتمويل المناخي، من أجل دعم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً في التصدي لتغير المناخ؛ وبرنامج عمل لتوسيع نطاق أهداف البلدان في خفض الانبعاثات بما يتناسب مع المستوى اللازم لحصر الاحترار في 1,5 درجة مئوية؛ والتمويل اللازم لمعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ؛ و"حصيلة عالمية" لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق باريس. وندعو، أيضاً، إلى توسيع نطاق التمويل من مجموعة البنك الدولي وغيره من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وتحفيز التمويل الخاص الكبير وأدوات التمويل

المبتكرة، لسدّ النقص في التمويل، وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع، في أقل البلدان نمواً. وتدعو المجتمع الدولي، ولا سيما الأطراف، إلى دعم المقترحات الواردة في إعلان داكار الوزاري لمجموعة أقل البلدان نمواً، بشأن تغير المناخ، أثناء المفاوضات على نتائج الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف.

24 - ونرحب بالتزام الجهات الشريكة في التنمية بكفالة الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية تجاه أقل البلدان نمواً، وكفالة اتساق المعونة مع الأولويات الوطنية الخاصة بأقل البلدان نمواً، وزيادة اتساق المعونة مع النظم والإجراءات الوطنية الخاصة بأقل البلدان نمواً. ونرحب بقرار الاتحاد الأوروبي الذي يؤكد فيه، من جديد، التزامه الجماعي بتحقيق هدف تخصيص ما نسبته 0,7 في المائة من إجمالي الدخل القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية، في غضون الإطار الزمني لخطة عام 2030، ويتعهد بالوصول إلى تخصيص نسبة 0,20 في المائة من إجمالي الدخل القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً ضمن الإطار الزمني لخطة عام 2030. ونشجّع الجهات المقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في تحديد هدفٍ لتخصيص ما لا يقل عن نسبة 0,20 في المائة من إجمالي الدخل القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً. وتشجّعنا الجهات التي تخصص ما لا يقل عن نسبة 50 في المائة من مساعداتها الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً، ونهيب بالجهات الشريكة في التنمية إلى أن تكفل ألا تؤثر الأزمات الجارية، بما في ذلك الحرب في أوكرانيا، والتدابير التقشفية والانغلاقية، وغيرها من الشواغل الأساسية المتصلة بالتباطؤ الاقتصادي والتضخم على المستوى العالمي، بأي حال من الأحوال، على المساعدة الإنمائية الموجهة إلى أقل البلدان نمواً.

25 - وتدعو إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في جميع المجالات ذات الصلة، بطريقة يمكن التنبؤ بها، بما يتوافق مع وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

26 - وتدعو الجهات الدانئة الرسمية إلى أن تنتج لأقل البلدان نمواً تمويلاً طويلاً الأجل يمكن تحمّله، من خلال المنح والتمويل الميسر الشروط، وأن تطرح بأسعار فائدة منخفضة المزيد من القروض ذات سعر الفائدة الثابت، مع التأكيد على أن ذلك جزء من مزيج من نُهج تمويل تشمل أيضاً المنح.

27 - ويساورنا قلق بالغ من أن أقل البلدان نمواً لم تتلق سوى حصة ضئيلة من مجموع مخصصات حقوق السحب الخاصة. ونرحب بإنشاء الصندوق الاستثماري لدعم القدرة على الصمود وتعزيز الاستدامة، الذي يمكن من خلاله توجيه حقوق السحب الخاصة طواعيةً إلى البلدان المحتاجة. وتدعو صندوق النقد الدولي إلى كفالة تشغيل الصندوق الاستثماري، بحلول الاجتماعات السنوية لعام 2022، وإلى العمل بالتعاون الوثيق مع مجموعة البنك الدولي في تنفيذ ذلك الصندوق. ونرحب بالطموح العالمي في توجيه 100 بليون دولار من حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة، طوعاً، إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً التي تحتاج إلى دعم السيولة النقدية، ونحثّ على تقديم مزيد من التعهدات لتحقيق ذلك الهدف. وتدعو صندوق النقد الدولي إلى التأكد من أن الدعم المقدم من الصندوق الاستثماري يغطي النطاق الواسع من المجالات اللازمة لأقل البلدان نمواً من أجل تعزيز القدرة على الصمود والتثبيت المتوقع لميزان المدفوعات، وتقديم حجم التمويل المتوسط الأجل اللازم للتصدي لها.

28 - ونرحب بعقد المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في جنيف، في الفترة من 12 إلى 17 حزيران/يونيه 2022، وباعتماد إعلانه الوزاري. ونكرر تأكيد دعوتنا الدول

الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى أن تحرز تقدماً كبيراً في تنفيذ القرارات الوزارية المتعلقة بوصول جميع المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، وتطبيق نظام قواعد المنشأ المؤاتية، والإعفاء الممنوح لقطاع الخدمات في أقل البلدان نمواً، وإلى أن تزيد، بدرجة كبيرة، مخصصات الميزانية لمبادرة المعونة لصالح التجارة، من أجل تعزيز صادراتها، وتنوعها الاقتصادي. وندعو، أيضاً، إلى مزيد من العمل التحليلي، وبذل الجهود لسد الثغرات القائمة في البيانات، من أجل فهم أفضل لأثر متطلبات قواعد المنشأ والعوامل التي تحدد تطبيق الأفضليات التجارية ونقص استخدامها.

29 - ونذكر بالتزام المجتمع الدولي بالمساهمة في تعزيز التجارة الإلكترونية في أقل البلدان نمواً، من خلال بناء نظم إيكولوجية رقمية، وتقديم الدعم اللازم لبناء القدرات. ونحث الجهات الشريكة في التنمية على تقديم دعم إضافي وكبير إلى أقل البلدان نمواً في بناء البنية التحتية اللازمة في مجالات الطاقة والكهرباء والبنية التحتية الرقمية وتحقيق إمكانية الوصول إليها؛ وتعزيز حماية البيانات الشخصية؛ وتطوير مهارات القوى العاملة؛ وضمان الوصول الميسور والتكلفة والموثوق إلى شبكات النطاق العريض وشبكات الاتصالات باستخدام الأجهزة المحمولة والقدرة على الاتصال الإلكتروني بواسطة تقنية الاتصال اللاسلكي، بما في ذلك في أماكن وجود المستخدمين؛ وتيسير العمليات المصرفية عبر الأجهزة المحمولة مع إتاحة إجراء عمليات الدفع الرقمية برسوم قليلة أو من دون رسوم؛ وتعزيز القدرة الإنتاجية والتحول الهيكلي، إلى جانب وضع لوائح شفافة وعادلة، لتعزيز التجارة الإلكترونية وإدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي.

30 - ونرحب ترحيباً حاراً بتوقيع اتفاق الشراكة بين منظمة التجارة العالمية ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بهدف تعزيز التعاون من أجل تعزيز مشاركة أقل البلدان نمواً في النظام العالمي للتبادل التجاري، من خلال ما يلي: '1' إجراء تقييمات تحليلية مرتكزة على الأدلة لكي يسترشد بها صانعو السياسات بشأن تنفيذ الجوانب المتصلة بالتجارة من برنامج عمل الدوحة؛ '2' تعزيز القدرات المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً من خلال أنشطة مشتركة لبناء القدرات؛ '3' التعاون في الفعاليات التوعوية التي ينظمها كل منهما، على هامش المؤتمرات العالمية الرئيسية. ونعرب عن تأييدنا لهذه المبادرة، ونتطلع إلى تنفيذها.

31 - ونهيب بأعضاء منظمة التجارة العالمية تأييد المقترحات التي طرحتها مجموعة أقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية، والتي تتعلق بجملة مسائل منها التحديات المتصلة بالتجارة، وتلك المتصلة بالانتقال السلس للبلدان التي هي في طور رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً، في الفترة التي تسبق عقد المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية.

32 - ونرحب بالالتزام، الوارد في برنامج عمل الدوحة، بتنفيذ القرار الوارد في خطة عمل أديس أبابا باعتماد وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً. ونكرر التأكيد على قرار تقديم دعم مالي وتقني لإعداد المشاريع والتفاوض على العقود، وتقديم دعم استشاري في تسوية المنازعات المتصلة بالاستثمار، وإتاحة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمرافق الاستثمار، مع تحسين البيانات المؤاتية، وتوفير تأمين ضد المخاطر، وتقديم الضمانات عن طريق جهات منها، على سبيل المثال، الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار. وفي هذا الصدد، نرجو من الأمين العام أن يستكشف جدوى إنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً في شكل مركز جامع لحشد الدعم من أجل تنفيذ نظام تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً، والبلدان التي رُفِعَ اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً، وأن يقدم هذه الدراسة مشفوعة بتوصيات إلى الجمعية العامة كي تنتظر فيها في دورتها الثامنة والسبعين.

33 - ونلاحظ، بقلق، أن أرصدة الديون والالتزامات المتعلقة بسداد مدفوعات خدمة الديون في أقل البلدان نمواً قد ازدادت بدرجة كبيرة على مدى العقود الماضية، وتغيرت تركيبة الديون الخاصة بأقل البلدان نمواً، بصورة كبيرة، نحو تمويل ذي شروط أقل تساهلاً. ونرحّب بالتدابير التي اعتمدها مجموعة العشرين، ونادي باريس، في عام 2020، وهي مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، من أجل تيسير زيادة الإنفاق المتصل بجائحة كوفيد-19 والإطار المشترك لمعالجة الديون، بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، من أجل تيسير معالجة الديون في الوقت المناسب، وبشكل منظم، على أساس كل حالة على حدة، بمشاركة واسعة من جميع الجهات الدائنة، بشروط قابلة للمقارنة، بما يشمل الجهات الدائنة من القطاع الخاص، على نحو يتماشى مع مبدأ قابلية المعاملة للمقارنة. بيد أننا نلاحظ، بقلق، أن خدمة الديون من جانب أقل البلدان نمواً كنسبة مئوية من الصادرات زادت أكثر إلى نسبة 14,5 في المائة. وندعو مجموعة العشرين إلى إعادة تنشيط مبادرة تعليق سداد خدمة الدين (التي انتهت في نهاية عام 2021)، بتواريخ استحقاق ممددة، وكذلك السلف المادية بموجب الإطار المشترك لمعالجة الديون الخاص بمجموعة العشرين، وتمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لمدة عامين، وإعادة جدولة تاريخ الاستحقاق لمدة سنتين إلى خمس سنوات.

34 - وندعو الجهات الشريكة في التنمية، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات الدائنة التجارية والجهات الدائنة من القطاع الخاص، وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، إلى أن تتخذ تدابير عاجلة لمعالجة مشاكل المديونية التي تعاني منها أقل البلدان نمواً، من خلال سياسات وتدابير منسقة تهدف إلى تعزيز التمويل الكافي للديون، وتخفيف عبء الديون، وإعادة هيكلة الديون، وإدارة الديون بشكل سليم، وكفالة ألاّ ينتقص تخفيف عبء الديون من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية التي يُعَصَد بها أن تكون متاحة لأقل البلدان نمواً. ونكرّر تأكيد دعوتنا إلى الجهات الدائنة الرسمية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، إلى النظر في استكشاف إمكانية تضمين عقود الدين العام أحكاماً ترهن السداد بالحالة الاقتصادية، من أجل إتاحة وقف السداد في أوقات الأزمات، وتقديم مثال تحتذي به الأسواق الخاصة، بسبل منها الموافقة على تعليق سداد خدمة الدين.

35 - ونشدّد على أهمية تقديم دعم معزّز لأقل البلدان نمواً، من أجل استيفاء معايير رفع الاسم من القائمة، ومن أجل توفير تدابير دعم محددة للبلدان التي رُفعت أسماؤها مؤخراً من القائمة، من أجل كفالة أن يكون الرفع مستداماً ولا رجعة فيه.

36 - ونكرّر الإعراب عن اقتناعنا بأنه لا ينبغي لأي بلد في طور رفع اسمه من فئة أقل البلدان نمواً أن يعاني من تعطل التقدم في تنميته، أو عكس مساره. ونرحّب بأن عملية رفع الاسم من القائمة من قبل الأمم المتحدة تساعد على كفالة ألاّ تنخفض، بصورة مفاجئة، التدابير والإعفاءات في إطار المعاملة الخاصة والتفاضلية لأي بلد من البلدان التي هي في طور رفع أسماؤها من القائمة. وندعو الجهات الشريكة في التنمية والتجارة إلى النظر في إعطاء البلد الذي رُفع اسمه من القائمة الأفضليات التجارية التي كانت متاحة له في السابق بسبب وضعه كواحد من أقل البلدان نمواً، أو تخفيضها تدريجياً بهدف تجنب التخفيض الفجائي. ونلاحظ أن مجموعة أقل البلدان نمواً قدمت مقترحات مختلفة في منظمة التجارة العالمية تتعلق بجملة مسائل منها التحديات المتصلة بالتجارة، وتلك المتصلة بالانتقال السلس للبلدان التي هي في طور رفع أسماؤها من فئة أقل البلدان نمواً، وهي تسعى إلى مواصلة دراسة هذه المسائل، مع الدعوة إلى أن تظل بصورة إيجابية في المقترحات المقدمة من أقل البلدان نمواً. وندعو الجهات الشريكة في التنمية إلى أن تظل تقدم، حسب الاقتضاء، الدعم التمويلي والتكنولوجي الخاص المتصل بتغيير المناخ إلى البلدان التي رُفعت

أسمائها من القائمة، من أجل دعم اتخاذها إجراءات في اتجاه تحقيق أهداف اتفاق باريس، وذلك لفترة تتسق مع مواطن ضعف تلك البلدان، واحتياجاتها المتعلقة بالتنمية المستدامة، وغير ذلك من الظروف والتحديات الناشئة على الصعيد الوطني. وندعو، كذلك، إلى مواصلة تقديم المعونة من أجل التجارة إلى البلدان التي رُفعت أسماؤها حديثاً من قائمة أقل البلدان نمواً، من أجل تمكينها من المشاركة الكاملة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، ولا سيما في أعقاب جائحة كوفيد-19، والنزاعات والأزمات المتطاولة في مختلف أنحاء العالم، وأزمة المناخ التي أثرت سلباً على التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي أحرزته أقل البلدان نمواً.

37 - ونرحب بالعمل الذي تضطلع به فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، بقيادة مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل تقديم دعم معزّز ومنسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، للبلدان التي هي في طور رفع أسمائها من القائمة، وندعو جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى التعاون في إطار فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، ووضع مبادئ توجيهية تشغيلية للدعم الذي تقدمه لأقل البلدان نمواً، بما يشمل تقديم المساعدة للبلدان التي هي في طور رفع أسمائها من القائمة.

38 - ونرحب، أيضاً، بقيام مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بوصفه رئيس فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بوصفها أمانة لجنة السياسات الإنمائية، بإنشاء مرفق لدعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نمواً (iGRAD)، بوصفه حلاً ملموساً بقيادة البلدان، لتقديم دعم مكرس في مجال تنمية القدرات. وندعو الدول الأعضاء إلى دعم هذه المبادرة. ونرحب بقيام لجنة السياسات الإنمائية بإنشاء آلية رصد معززة، وندعو البلدان الجاري رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً والبلدان التي رُفع اسمها منها إلى إدماج آلية الرصد المعززة في أطرها الحالية المعنية برصد السياسات وتقييمها.

39 - ونرحب بالموجز السياساتي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية رقم 99 المعنون "استراتيجية الرفع من القائمة بزخم: سد الفجوة بين عمليتي التنمية قبل رفع أسماء أقل البلدان نمواً من القائمة وبعد رفعها"، الذي صدر في نيسان/أبريل 2022، وندعو الجهات الشريكة في التنمية ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ولجنة السياسات الإنمائية وسائر وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى دراسة المقترحات بشكل أكبر، لتحديد وتنفيذ مجموعة شاملة من تدابير السياسة العامة، للتصدي للتحديات التي ستواجهها أقل البلدان نمواً بعد رفع أسمائها من القائمة.

40 - ونرحب بالالتزام المجتمع الدولي بدعم أقل البلدان نمواً في التمكن من الوصول إلى الأدوات والتكنولوجيات الرقمية واستخدامها بفعالية، من أجل تحسين نتائج التعليم لجميع المتعلمين، بسبل منها البرامج الإذاعية والتلفزيونية التعليمية، بهدف تلبية متطلبات التعلّم والتعليم وفقاً للسياق المحلي. ونرحب كذلك بالالتزام بدعم الجهود الوطنية الواسعة النطاق لاستخدام جميع أشكال تكنولوجيا التعلم عن بُعد، بما في ذلك التكنولوجيا المنخفضة التكلفة، لدعم التعلم عن بُعد والتعليم عبر الإنترنت، بسبل منها التكنولوجيات الرقمية، لتحسين القدرة على الصمود في نظم تعليمية وطنية منصفة وفعالة، فضلاً عن التدريب من أجل تنمية المهارات الرقمية لدى الطلاب والمعلمين.

41 - ونرجو من الأمين العام إجراء دراسات جدوى لاستكشاف إمكانية إنشاء جامعة افتراضية، أو منصات مكافئة أخرى، لدعم تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات عبر الإنترنت، في مستوى الدراسة الجامعية والدراسات العليا، في أقل البلدان نمواً، والبلدان التي رُفعت أسماؤها حديثاً، وذلك، في جملة أمور، من أجل توفير الدعم السياساتي لتعزيز التعليم عن بُعد، والتعلم المفتوح في الدراسة الجامعية والدراسات العليا، في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، لكفالة تحقيق التوازن بين الجنسين بنسبة 50/50، على جميع المستويات، مع ضمان اتخاذ تدابير خاصة لوصول أفقر الأشخاص، والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة؛ وإنشاء شبكة افتراضية من المؤسسات التعليمية داخل أقل البلدان نمواً وخارجها؛ والمساعدة في تصميم المقررات الدراسية ووضع المناهج الدراسية؛ وتوسيع نطاق النظام التعليمي وتحقيق استدامته، مع مراعاة جميع المبادرات القائمة مسبقاً والتي وضعتها الجهات الشريكة المعنية، بطريقة شاملة. وفي هذا الصدد، نرجو من الأمين العام أن يقدم تقريراً، يعرض فيه مسائل من قبيل تحديد المبادرات القائمة، والطرائق الجديدة الممكنة، والاحتياجات من الموارد، وعملية الاعتماد ومصادر التمويل المستدام، إلى الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والسبعين، كي تنظر فيه.

42 - ونكرّر تأكيد دعوتنا جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى تحقيق زيادة كبيرة في عدد الأماكن والمنح الدراسية المتاحة على الصعيد العالمي للطلاب والمتدربين الوافدين من أقل البلدان نمواً، ولا سيما في مجالات العلوم، وتكنولوجيا التعليم، وإدارة الأعمال وعلم الاقتصاد، والتشجيع على الاغتنام الكامل للمنح الدراسية المتاحة لطلاب أقل البلدان نمواً.

43 - ونرحّب بمؤتمر قمة تحويل التعليم، الذي دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقده، في نيويورك، في 16 و 17 و 19 أيلول/سبتمبر 2022، والذي أتاح فرصة فريدة للارتقاء بالتعليم إلى قمة جدول الأعمال السياسي العالمي، وحشد العمل والطموح والتضامن والحلول لاستعادة ما ضاع من تعلّم نتيجة الجائحة، وغرس البذور لتحقيق التحول في مجال التعليم، في عالم سريع التغير.

44 - ونعترف بالأهمية البالغة التي يمكن أن تكون للعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك النظم الإيكولوجية للابتكار الشاملة للجميع والتمكينية، والتكنولوجيات السليمة بيئياً، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونكرّر تأكيد أهمية المادة 66-2 من اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية لقيام الأعضاء من البلدان المتقدمة بتوفير حوافز للشركات والمؤسسات في أقاليمها لتعزيز نقل التكنولوجيا بهدف تمكين أقل البلدان نمواً من إنشاء قاعدة تكنولوجية سليمة وقابلة للاستمرار، ونلاحظ المناقشات التي جرت مؤخراً بشأن هذه المادة، ولا سيما بشأن معنى "الحوافز المقدمة إلى الشركات والمؤسسات". ونرحّب بقرار برنامج عمل الدوحة بأن يقوم كل بلد من أقل البلدان نمواً بإنشاء ودعم معهد وطني للعلوم من أجل التشجيع على الابتكارات، وأعمال البحث والتصميم والتطوير المحلية وتعزيزها، بما في ذلك في مجال التكنولوجيات الناشئة.

45 - ونسلّم بما لعمل مصرف التكنولوجيا من أهمية حاسمة لأقل البلدان نمواً في تحسين قاعدة البحث العلمي والابتكار في تلك البلدان، وتعزيز الربط الشبكي بين الباحثين ومؤسسات البحوث، ومساعدة أقل البلدان نمواً على الوصول إلى التكنولوجيات البالغة الأهمية واستخدامها، والجمع بين المبادرات الثنائية والدعم المقدم من جانب المؤسسات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص، وتنفيذ المشاريع التي تسهم في استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نمواً. ونحيط علماً، مع التقدير، بالمساهمات المقدمة إلى المصرف من البلد المضيف، تركيا، ومن بلدان أخرى، ونباشد جميع

الأعضاء، ولا سيما البلدان المانحة والجهات الشريكة الأخرى في التنمية، تقديم مساهمات فنية إلى المصرف ليتمكن من أداء عمله بفعالية. وندعو، أيضا، الدول الأعضاء إلى إذكاء الوعي بأنشطة مصرف التكنولوجيا في بلدانها، والتعاون مع المصرف لضمان استخدام التكنولوجيا كأداة حاسمة للتنمية. ولذلك، فإننا ندعم مصرف الأمم المتحدة للتكنولوجيا، باعتباره جهة الاتصال لأقل البلدان نموا وأقل البلدان نموا التي رُفعت أسماؤها حديثا من القائمة، بهدف تعزيز قدراتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، من أجل بناء قدرات إنتاجية مستدامة، ومن أجل تعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي.

46 - وندعو الجهات الشريكة لنا في التنمية إلى اتخاذ مبادرات معينة لبناء القدرات التكنولوجية، والبنية التحتية الرقمية، والقدرة على الاتصال الإلكتروني، في أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة التحالف الرقمي "Partner2Connect" التي أطلقها الاتحاد الدولي للاتصالات، من أجل تعزيز إمكانية الاتصال الإلكتروني الفعال، والتحول الرقمي على الصعيد العالمي، مع التركيز على المجتمعات المحلية التي يتعذر وصلها بشبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية⁽⁵⁾.

47 - ونعرب، من جديد، عن التزامنا بالتعاون على الصعيد الدولي من أجل ضمان هجرة آمنة ومنظمة ونظامية بشكل ينطوي على كفالة الاحترام التام والمعاملة الإنسانية لجميع المهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين، وبدعم بلدانهم الأصلية وبلدان العبور والمقصد بروح من التعاون الدولي، مع مراعاة الظروف الوطنية. وفي هذا الصدد، نقرّ بالمساهمات الإيجابية التي يقدمها المهاجرون في تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في بلدانهم الأصلية، وفي بلدان العبور والمقصد، وفي جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. ونرحب بنجاح عقد المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية، في أيار/مايو 2022، واعتماد إعلانه المرحلي، بتوافق الآراء. وندعو الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، وجميع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، إلى ضمان التنفيذ الكامل والفعلي للإجراءات الموصى بها، والواردة في الإعلان المرحلي.

48 - ونذكر بأهداف برنامج عمل الدوحة في القيام، بحلول عام 2030، بتخفيض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من نسبة 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على ما نسبته 5 في المائة، ودعوة الجهات الشريكة في التنمية، والمؤسسات المالية، وكذلك الكيانات، والجهات صاحبة المصلحة، المشاركة في معاملات التحويلات، إلى مساعدة أقل البلدان نموا على تحقيق هذه الأهداف. ونرحب بقرار برنامج عمل الدوحة بدعم برامج الحوافز من أجل كفالة استخدام التحويلات في الاستثمار الطويل الأجل في بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا.

49 - ونسلم بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي قد برز واتسع نطاقه اتساعا كبيرا، كقوة حيوية في المشهد الاقتصادي العالمي. ونشدّد على ضرورة التسخير الكامل لإمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في التجارة، والاستثمار، والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي، كمكمل حقيقي للتعاون بين الشمال والجنوب، وليس بديلا عنه. ونشيد بتزايد حجم المساعدة الإنمائية والتدفقات المالية، ونقل التكنولوجيا، والنفوذ إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، والتي توفرها بلدان الجنوب لأقل البلدان نموا. وندعو بلدان الجنوب إلى أن تواصل تعزيز ما تقدمه من دعم لأقل البلدان

(5) www.itu.int/itu-d/sites/partner2connect/

نموا في جميع هذه المجالات، بطريقة يمكن التنبؤ بها، لدعم تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا.

50 - ونلتزم بتعزيز الحوكمة الرشيدة، والعمليات الديمقراطية وسيادة القانون من خلال ضمان الحوكمة الشفافة والقابلة للمساءلة، والمساواة في إمكانية اللجوء إلى العدالة والمؤسسات القضائية المستقلة، على أساس احترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين وتمكين الأشخاص الذين يعيشون في فقر أو تهيمش أو في أوضاع هشّة، ولا سيما النساء والفتيات. ونلتزم، أيضاً، بزيادة المشاركة الديمقراطية، وتعزيز القدرة المؤسسية على جميع المستويات، وتعزيز المجتمع المدني. وسنقوم، أيضاً، بتعزيز الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، والرشوة، وغسل الأموال، والنقل غير المشروع للأموال، وسائر الأنشطة غير المشروعة، عن طريق تعزيز القوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة الفساد، وغيرها من القوانين والأنظمة، وإنفاذها بفعالية.

51 - ونلاحظ، بقلق، أن أقل البلدان نموا ممثلة تمثيلاً ناقصاً بشكل خطير، وأنها لم تحظ بحصصها المكفولة لها، من حيث التعبير والمشاركة في عملية صنع القرار في مؤسسات بريتون وودز. ويجب أن يخضع نظام التصويت وهيكّل المساءلة في مؤسسات بريتون وودز لإصلاح جذري ابتغاء ضمان صوت ومشاركة فعليّين لأقل البلدان نموا في عمليات صنع القرار فيها. ونكرّر تأكيد دعوتنا إلى أن تعترف مؤسسات بريتون وودز بأقل البلدان نموا كقوة معينة، استناداً إلى مؤشر الأمم المتحدة للضعف الاقتصادي، الذي أعدته لجنة التنمية المستدامة، من أجل تنسيق واتساق التعاون الإنمائي الدولي.

52 - وندعو بلدان مجموعة العشرين إلى منح أولوية خاصة للتحديات التي تواجهها أقل البلدان نموا، ولا سيما في نتائج مؤتمر القمة السابع عشر الذي سيعقد في بالي، بإندونيسيا، يومي 15 و 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وندعو، أيضاً، بلدان مجموعة السبعة إلى إيلاء الاعتبار الواجب لجدول أعمال أقل البلدان نموا، واتخاذ التدابير المناسبة لكفالة مراعاة شواغل أقل البلدان نموا، على النحو الواجب، في قراراتها. وندعوها، أيضاً، إلى كفالة إيصال صوت أقل البلدان نموا ومشاركتها في جميع أنشطتها.

53 - ونرحّب بمشاركة الكثير من الجهات الشريكة في التنمية في هذا الاجتماع. ونعرب عن خالص تقديرنا للدور الداعم الذي تضطلع به مجموعة أصدقاء أقل البلدان نموا، وندعو المجموعة إلى مواصلة تعزيز دعمها للتنفيذ الفعلي لبرنامج عمل الدوحة، ولخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ونتائج جميع المؤتمرات والآليات الدولية والإقليمية الأخرى، من حيث صلتها بأقل البلدان نموا. وندعو، خاصة، أصدقاء أقل البلدان نموا، إلى الانخراط بنشاط، ومواصلة تقديم الدعم، والمشاركة على مستوى رؤساء الدول ورؤساء الحكومات في الجزء الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، وطرح مبادرات ملموسة دعماً لتنفيذ برنامج عمل الدوحة.

54 - ونذكّر بإقرار برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا، في آذار/مارس 2022، ونشدّد على أن الجزء الثاني من المؤتمر الخامس المعني بأقل البلدان نموا، سيكون له أهمية استثنائية، حيث إن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا قد اعتمد بالفعل في آذار/مارس 2022. ولذلك، ينبغي أن ينصبّ التركيز الأساسي للمؤتمر على تعبئة المجتمع الدولي حول الكيفية التي ينبغي بها تحويل الالتزامات العالمية إلى برامج وإجراءات معينة. وندعو الجهات الشريكة لنا في التنمية، بما في ذلك الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والمنظمات الدولية الأخرى، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، إلى الخروج

بتدابير معينة ومخصصة لدعم تنفيذ برنامج عمل الدوحة، بشكل كامل وآني، بما في ذلك تفعيل المنجزات المستهدفة الرئيسية، مثل إنشاء جامعة افتراضية، ونظام لتشجيع الاستثمار، واقتناء مخزونات غذائية، وإنشاء آلية للتخفيف من حدة الأزمات وبناء القدرة على الصمود، وحزمة دعم لرفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً.

55 - ونلاحظ، مع التقدير، الأعمال التحضيرية الفنية والتنظيمية التي تجري استعداداً للجزء الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، المقرر عقده في الدوحة، في الفترة من 5 إلى 9 آذار/مارس 2023، على أعلى مستوى ممكن، بما في ذلك رؤساء الدول والحكومات، تمشياً مع الولايات المحددة في قرارات الجمعية العامة. ونحث جميع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة على المشاركة بنشاط في العملية التحضيرية، ونتطلع إلى ما ستنتهي إليه من نتائج ناجحة وطموحة.

56 - ونعرب عن بالغ تقديرنا لحكومة دولة قطر على موافقتها على استضافة المؤتمر الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، ودعمها الممتاز للاضطلاع بالأعمال التحضيرية الموضوعية للمؤتمر. ونعترف، أيضاً، مع التقدير، بالتزام دولة قطر المستمر بدعم تنفيذ برنامج عمل الدوحة. وسنشرك في مؤتمر القمة هذا على مستوى رؤساء الدول والحكومات، وندعو الجهات الشريكة لنا في التنمية إلى المشاركة، أيضاً، على مستوى رؤساء الدول والحكومات، والوكالات على مستوى المديرين. وندعو، كذلك، الجهات المعنية الأخرى إلى المشاركة على أعلى مستوى ممكن.

57 - وقد عقدنا العزم على التمسك بطموحنا المشترك في ضمان تحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة في جميع أقل البلدان نمواً، بما يؤدي إلى تحقيق هدفنا النهائي في رفع أسماء بلداننا من فئة أقل البلدان نمواً. وسنواصل الحفاظ على تضامننا ووحدتنا، ونسعى إلى اتخاذ موقف مشترك بشأن المسائل المتصلة باهتمامنا في مختلف المحافل المتعددة الأطراف.

58 - ونذكر بالمرفق الثاني للإعلان الوزاري لأقل البلدان نمواً المعنون "مقرر بشأن آلية التنسيق لأقل البلدان نمواً، المعتمد في مقر الأمم المتحدة، بنيويورك، في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2001" (انظر A/C.2/56/5). ونذكر، أيضاً، بالإعلان الوزاري لأقل البلدان نمواً، المعتمد في 26 أيلول/سبتمبر 2018، والوارد في الوثيقة A/73/455، والذي أيد ترشيح جمهورية ملاوي، بتوافق الآراء، لشغل منصب رئيس مكتب التنسيق العالمي، وإثيوبيا، وبنغلاديش، والسنغال، واليمن، لشغل منصب نواب رئيس المكتب، لمدة ثلاث سنوات (2018-2021)؛ وكذلك ترشيح جزر سليمان، وتوفالو، وفانواتو، بتوافق الآراء، وبشكل استثنائي، لشغل منصب نائب رئيس المكتب، لمدة عام واحد لكل منها، على مدى السنوات الثلاث المقبلة. ونشير، أيضاً، إلى الإعلان الوزاري لأقل البلدان نمواً، المعتمد في 17 أيلول/سبتمبر 2021، والوارد في الوثيقة A/76/394، الذي قرّر تمديد فترة ولاية المكتب الحالي لسنة أخرى تنتهي في أيلول/سبتمبر 2022. ونقرر كذلك تمديد فترة ولاية المكتب الحالي، أي جمهورية ملاوي، لشغل منصب الرئيس، وإثيوبيا، وبنغلاديش، وجزر سليمان، والسنغال، واليمن، لشغل منصب نواب الرئيس حتى اختتام الجزء الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، الذي سيعقد في الدوحة، بقطر، في الفترة من 5 إلى 9 آذار/مارس 2023. ونؤكد دعمنا وتعاوننا الكاملين للمكتب في الاضطلاع بمسؤولياته.

59 - ونرحب ترحيباً حاراً بترشيح نيبال، بتوافق الآراء، لشغل منصب الرئيس، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وزامبيا، وملاوي، لشغل منصب نواب رئيس مكتب التنسيق العالمي، لمدة ثلاث سنوات،

وتوفالو، وجزر سليمان، ليتولى كل منهما لمدة سنة ونصف، بشكل استثنائي، مسؤوليات عضو في المكتب، حتى انتخاب المكتب المقبل، في أيلول/سبتمبر 2026، الذي سيتولى مسؤولياته مباشرة عقب انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، المقرر عقده في الدوحة، بقطر، في الفترة من 5 إلى 9 آذار/مارس 2023. ونهتئ المكتب، ونؤكد دعمنا وتعاوننا الكاملين معه، في الاضطلاع بمسؤولياته.

60 - وندعو الحكومات، والمجموعات الرئيسية للمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة الأخرى، إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً، من أجل الاضطلاع بتنفيذ برنامج عمل الدوحة ومتابعته ورصده.